الفصل الخامس

المأمول فى عملية نهضة التعليم الجامعى

obeikandl.com

obeikandl.com

إذا كانت آمالنا جميعًا تتعلق بما يرجى أن تقوم به جامعاتنا من إحداث نهضة شاملة فى مجتمعنا، فإن المعنيين بشئون التعليم يرون أن تحقيق هذه الآمال يرتبط أساسًا بالجهود التى يجب أن تبذل فى سبيل تطوير التعليم العالى. ولذلك خصص هذا الفصل لبحث **فلسفه التطوير**، من حيث **الأسس**، **والأهداف** التى ينشدها التعليم الجامعى وكيف يتم تحقيقها، ثم ينتهى الفصل **بعرض الاستراتيجية** المنشودة لهذا التعليم.

فلسفة تطوير التعليم الجامعى

الأسس التى تقوم عليها الفلسفة التعليمية عامة

١ ـ التأكيد على أن التنمية البشرية أو الإنسانية تنبع من البشر القادرين على إحداث التغيير فى البشر المحتاجين لهذا التغيير؛ إذ إن الإنسان يعتبر اليوم وحدة اقتصادية اجتماعية منتجة وقادرة على إحداث التنمية فى المجتمع، لذلك فإنه ينظر إلى الإنسان على أنه منبع التنمية ومصبها.

٢ ـ المساهمة فى بناء مجتمع معرفى؛ ليكون كل خريج منَ الجامعة بمثابة مركز إشعاع مضىء فى المجتمع المحروم؛ إذ إنه من المطلوب أن يُدرب الخريج على تنمية القدرات فى البيئة المحيطة به، حتى تنمو القدرة المجتمعية ويزداد إنتاج المعرفة بمشاركة الأفذاذ فى كافة القواعد المعرفية تعليمًا وبحثًا وإنتاجًا؛ ذلك لأنه من المعترف به عالميًا أن التعليم أساسًا هو:

ـ وعاء القيم والمثل.

ـ منبع المهارات والفنون ونقل المعارف.

- ضابط الإيقاع السليم لتناغم المجتمع وترابطه.
- ناشر للمعارف، بؤرة مضيئة لما حولها.

٣ - انبعاث الإرادة الوطنية فى مواجهة متطلبات التنمية، عن طريق ابتكار الحلول المناسبة للمشكلات ومغالبة الصعاب، مع مرونة إيجابية رشيدة تستوعب ما ينتظر أن تأتى به المتغيرات والتحولات، وما أكثرها فى عصر العولمة.

٤ - العمل على التنوع الفكرى وتطويره فى المجتمع بما يتلاءم مع ظروفه، بحيث لا يتاح لفرد أو مجموعة أفراد - سواء نبعت من الداخل، أو دفعت من الخارج - أن تدعى امتلاك الحقيقة وحدها وتفرض الوصاية على المجتمع.

٥ - الحفاظ على الهوية الثقافية كسبيل أوحد لمقاومة الذوبان فى الآخر، فى ظل الغزو الفكرى المصاحب للعولمة والذى يتسرب إلى نظم الحياة، لذلك فإن المطلوب هو: المشاركة فى صنع الحضارة، والإفادة من مفرداتها ومعطياتها وعوائدها، وحمايتها من الاندثار.

٦ - إذا كانت المعرفة العلمية والثقافية والتكنولوجية عملية مركبة فى نتائجها (التراكم المعرفى) فإن ذلك لا يتأتى إلا من تراكم متواصل الحلقات، وليس نتاج طفرة دون جذور. من هنا فإن النهضة المرتجاة عمل يتواصل بين الماضى والحاضر والمستقبل.

٧ - العمل على التقدم الجموعى، إذ أن التقدم عملية لا يمكن أن تنتشر إذا توقفت عند فرد أو مجموعة أفراد، ولكن المفترض أن يتأثر المجموع بفاعلية وتأثير الجامعة من خلال خريجيها، كمنبع إشعاعى فى قضايا التقدم. تلك حصيلة لما يجنيه الفرد فى الجامعة وليؤثر تأثيراً مباشراً فى المجموع، ويدفعه للتقدم علميّا وتقنيّا وسلوكيّا مما ينتهى إلى المرتجى من «التميز الجموعى - Collective Excellence».

فلسفة تطوير الجامعة

فلسفة التطوير أو التغيير فى التعليم العالى عامة، والجامعى خاصة، تقوم على

جملة القيم والمبادئ والاتجاهات المنبثقة من القسمات الأساسية لمسيرة النهضة الاجتماعية ومواكبتها. هنا فالأمر يعنى فى عمومه طرح عدد من المسائل والقضايا التى تحتاج إلى تمحيص، للرد على كثير من التساؤلات التى برزت فى حقبات اتسمت بالقلق على حالة التعليم، نسردها بإيجاز فيما يلى:

أولاً: مجموعة القدرات والمهارات والأسس التى يجب أن تتوفر بتنميتها فى شخصية الطالب الجامعى، والتى يجب على منظومة الجامعة أن تعمل على تخليقها واستزراعها. ويتم ذلك بصورة تتجاوز فيها سلبيات الواقع وتستشرف آفاق المستقبل، بدرجة لا تجنح معها إلى أحلام يستحيل أو يصعب تحقيقها، ولا تهبط إلى مستويات دنيا بحجة الواقع المعاش والإمكانات المتاحة، تلك حجج لا بد من تجاوزها.

ثانيًا: تحديد موقف الطالب من المجتمع وأسرته وتخصصه، حتى يتحمل أعباء المستقبل وهو مؤمن بدوره وجدواه.

ثالثًا: حسم الموقف من الجدل الذى أثير مع التحول نحو اقتصاديات السوق، حيث يرى البعض أن مهمة الجامعة تنحصر فى التعليم والتثقيف ولهذا تقيدت بقبول أعداد محددة من المتميزين عقليًا وماديًا، كما تقيدت بالأعداد التى يحتاجها السوق. ويرى آخرون أنه يجب تعليم كل قادر دون تحديد أو تميز، حقًا مفروضًا على المجتمع، باعتبار أن التعليم العالى سبيلاً أساسيًا للارتقاء الاجتماعى، وأن كل خريج فى الجامعة لبنة فى طريق تقدم مجتمعه.

لكن الواقع يؤكد أنه لا يوجد تعارض بين الاتجاهين، فالجامعة تُعلّم وتثقف وفقًا لاحتياجات المجتمع الذى يعتبر سوق العمل جزءًا منها، وتطلق إليه الفرد القادر للقيام بدوره التنموى، دون التزام بتشغيل كل الخريجين. لكنه يفترض تأكيد قدرة الجامعة والمعهد على تأهيل الفرد للقيام بجهد محدد، مع إتقان حرفة أو مهنة تيسر له دخلاً مناسبًا وفى مستوى يقارب الدول المتقدمة فى مرحلة التنافسية العالمية، ذلك فرض من متطلبات العولمة حاليًا دون تفريط فى الرصيد القومى والتراثى الواقع.

رابعًا: أما عن الموقف من التوسع فى الجامعات الإقليمية فى المدن والمحليات؟

لقد تأكد أن زيادة الأعداد بالجامعات عن قدرتها، قضية لا يعوضها إلا زيادة أعدادها وتحديد حجم مريديها، وذلك يتم بالانفتاح فى توزيع الجامعات، مع الالتزام بالمقننات الدولية المحددة فى الأعداد والإمكانات وهيئات التدريس(*).

وهنا تظهر قيمة وجدوى التحرر من النمطية ومواجهة التوحيد القياسى الظاهر فى تكوين خريجى الجامعات المصرية. لكن ذلك يقتضى أن يكون لكل جامعة هويتها الذاتية، سواء من حيث البرامج والتوجهات والتخصصات المناسبة، أو من حيث نظام القبول بما يتناسب مع القدرات المتاحة محليّا. إنه من المعروف أن نسبة القبول فى مصر قد ارتفعت إلى ٢٦٪ من الشريحة العمرية المستهدفة، وهى نسبة ما زالت أقل من المستوى المأمول، حيث إنها تتراوح فى العالم المتقدم بين ٤٠ ـ ٦٠٪، كذلك لا بد من تأكيد أهمية توفير المرونة فى التنظيم والإدارة والتمويل المعاون والميسر بجهد القائمين على الجامعة، لكن بأسلوب يخفف من الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة وعلى كاهل الأسرة.

خامسًا: إذا قبلنا أن الجامعة مؤسسة مهمتها صناعة الإنسان القادر على إحداث التغيير، ولما كانت الصناعة عامة منذ زمن بعيد تلتزم بالجودة من خلال معايير محددة. من هنا فإن صناعة البشر أولى بأن تلتزم الجامعة فيها بالجودة وبالتقييم المستمر من خلال أساليب ومعايير محددة.

سادسًا: لقد أصبحت عملية المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية وتدفق نتاج التطوير وسرعة إيقاع التغيير قضية حاكمة معتمدة أساسًا على الاغتراف من فيض المعارف المتاح وملاحقة المستجدات، تلك الحقيقة جعلت التعليم المتقدم يحتاج إلى، بل يحتم وجود، مسارًا تتدفق فيه وسائل وخبرات التقدم بين الجامعة، أساتذة وطلابًا من جهة، و من جهة أخرى الإفادة من مصادر التقدم الفكرى والتقنى المتاح محليّا وعالميّا، ذلك بالتواصل، إما بالاحتكاك المباشر أو بالوسائل الإلكترونية.

(*) انظر الملحق الأول: عن الإعلان العالمى عن التعليم العالى. (اليونسكو).

سابعًا: التعليم فى جدواه يتعامل مع مراحل الزمن الثلاث، الماضى والحاضر والمستقبل، إذ أنه ينتقى من التراث وينقل للأجيال الجديدة ـ ويتعامل مع متغيرات الحاضر بعين الاعتبار لاحتمالات المستقبل. ذلك لأن من يتعلم اليوم يؤهل لزمن لا يتطابق مع رؤية ومنظور ما درسه من المعلم ليطبقه على مدى ٥٠ سنة قادمة؛ لذلك كان لزامًا على الجامعة أن تتأهل لكى تستشرف مستقبل الأمة ومستقبل التطور المنتظر فى العالم.

والسؤال هنا: ما هى القدرة على التعامل الرشيد مع الزمن القادم، وما القدر اللازم من الفهم لهذه المرحلة عند وضع فلسفة التعليم الجامعى وسياسته وبرامجه ونظامه؟

الأمل الوحيد ودون الإسهاب فى الإجابة هو **الالتزام والإلزام باستمرار التعلم مدى الحياة** وتحليل المتغيرات وتدريب الطلاب على مواصلة الاطلاع.

ثامنًا: عند النظر فى تكوين الفرد، طالبًا كان أم أستاذًا، فالأمر يحتاج إلى التأكيد على جدوى وقيمة إطلاق الحرية الأكاديمية والشخصية. تلك قضايا مرتبطة بالمنهج السياسى والاجتماعى الذى تحدده العلاقة بين الفرد والمؤسسة، وكذلك نظام التمويل، ونظام ضبط العلاقة المجتمعية وتناسبها مع مراحل النمو.

وتلك قضايا تحدد فلسفة تطوير التعليم الجامعى.

القواعد الأساسية المطلوبة لإحداث التغيير من خلال التعليم الجامعى:

١ ـ إشاعة المناخ العلمى والقيمة الحضارية وجموعية التأثير مع الاهتمام بمنابعها فى المدرسة والمعمل ومصادر المعرفة الورقية والإلكترونية.

٢ ـ العدالة فى المعاملة بين الطلاب ـ ولها قواعدها القانونية ـ وتحقيق التكافؤ فى حقوق الإنسان فى اكتساب المعارف، وتحديد مستوى القدرة والرغبة فى نيل الفرص.

٣ ـ الحفاظ على الكفاءة باعتبارها الرصيد الأساسى للوطن؛ إذ أن المحسوبية فى التعليم تمثل قمة التنازل فى حق المجموع مما يهدر طاقة الأفراد القادرين على إحداث التغيير.

٤ ـ التمسك بالفضيلة، والتدين الحميد، وله أسسه ودعاته.

٥ ـ الانتماء، متمثلاً فى العلاقات الإنسانية، والارتباط بالأرض والأسرة والمجتمع، ذلك يتمثل فى أسس الترابط والوطنية والتحدى القومى مع مراعاة حق النفس فى خدمة المجموع وحق المجموع فى الحفاظ على الفرد.

٦ ـ التعود على التحكم الحميد فى العلاقات ضبط الكلمة وحسن التعبير ـ مما يمنع الاحتكاك الضار، ويضيف للرصيد الوطنى من التواؤم والاستقرار.

٧ ـ توسيع الآفاق والرؤى الناتجة عن تعدد الروافد المعرفية المكونة للأفراد، تلك بداية الثورة المعلوماتية والموسوعية.

٨ ـ الاهتمام بقيمة المعرفة فى جموعية التقدم مما يقرب بين الأفراد ويحقق الأمن الاجتماعى ويدعم روح الفريق المترابط لخدمة الأهداف القومية.

٩ ـ التعود على مساءلة النفس والمجموع، والتى تنتهى إلى التحصين ضد الانحراف.

١٠ ـ الإيمان بأن التقييم المؤسسى المستمر يؤدى إلى الحفاظ على حق المجتمع.

أهداف التعليم الجامعى ووسائل تحقيقها

الأهداف المنشودة من تطوير التعليم الجامعى

إجمالاً لما تقدم يمكن القول بأن الهدف الرئيسى لتطوير التعليم الجامعى يتمثل فى: إعداد خريج يتمتع بعقل راجح مستنير، قادر على الفهم والتفكير والتعلم والتحصيل باستمرار. كذلك، يتسم بالمبادرة والابتكار، ويستطيع مواجهة تحديات الحاضر والتحسب للمستقبل، مستخدمًا الأسلوب العلمى، قادراً على التعامل مع الآخرين بنجاح. وفى نفس الوقت أن يكون محترمًا لمشاعرهم وأفكارهم واختلافاتهم وخبرتهم، تترسخ لديه قيم الديمقراطية والمشاركة الإيجابية، وتحمل المسئولية، واحترام حقوق الآخرين. كل ذلك يحركه شعور قوى بالانتماء للوطن والاعتزاز به، ورغبة قوية لخدمة مجتمعه، وحرص كبير على النهوض به.

هنا يمكن تحديد التأثير المطلوب فى مستوى الخريج :

١ ـ إعداد مواطنين يتحلَّون بالوعى والاستقلالية والمسئولية والالتزام بالمبادئ الوطنية والقومية والإنسانية، قادرين على مواجهة تحديات العصر وعلى التعلم مدى الحياة، فضية ومسئولية جامعية مُلزمة.

٢ ـ إعداد مهنيين وممارسين رفيعى المستوى، لتلبية احتياجات الوطن فى مجالات الإنتاج والخدمات ومتابعة استمرار موالاتهم للتطور، وتلك مسئولية خاصة.

٣ ـ توفير الخبرة والقدرة على المساهمة فى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بموالاة البحث الاجتماعى الكاشف مع البحث العلمى والتطوير التكنولوچى، واستمرار الشحن المعنوى لقبول التحدى.

٤ ـ المساهمة فى الحفاظ على الثقافة الوطنية والقومية، و القيمة الحضارية وقيمة الوقت، والاعتراف بعطاء وتواصل اجتهادات الأجيال المتعاقبة.

٥ ـ الحق فى ممارسة النقد الموضوعى حول الخيارات المطروحة، والمساهمة فى إحداث تطوير التنمية البشرية ورفع مستواها من خلال تحفيز القدرة والفاعلية **فى إنتاج المعرفة العلمية وتسجيلها فى براءات اختراع**، مع الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الأخلاقية.

٦ ـ وكذلك العمل على دراسة التحديات المجتمعية مثل : الانفجار السكانى، البيئة ـ الفقر ـ البطالة والتنمية المستدامة، مع الاستجابة لحاجة الوطن فى كل الأحوال، مع شحذ الإحساس بقيمة التضحية والمواطنة الصالحة.

٧ ـ مواجهة التحديات المجتمعية، والمشاركة فى إيجاد حلول للمشاكل المنظورة، والقضايا القومية، وحتى التحديات الماثلة والمحتملة.

٨ ـ القيام بالبحوث، والغوص فى الدراسات والاجتهادات التى تساهم فى حل مشكلات المجتمع وطرق تداركها.

٩ ـ تأكيد قيمة المتابعة والتقويم المستمر للمؤسسات الجامعية والمراكز البحثية والمواجهة السريعة للمعوقات والسلبيات ودفعها لجدوى التطوير المستمر.

١٠ ـ تأكيد أهمية التوجيه الجموعى للقيام بالمسئولية التربوية فى المجالات المؤثرة، والمشاركة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية والمجتمع، وتوزيع المسئوليات المحددة فى مختلف المجالات مثل:

ـ التربية الأخلاقية ـ التدريب على العمل الاجتماعى ـ التربية الوطنية.

ـ التربية الفكرية والعلمية والمهنية ـ التربية الثقافية ـ التربية الفنية.

ـ التربية الاقتصادية والإدارية ـ التربية الصحية والإدارية.

ـ إدارة النفس واستثمار الوقت ـ التربية العقائدية الحميدة.

كل ذلك فى إطار التعامل مع النظرية العالمية للتربية الحديثة، التى من خلالها يكتسب الخريج القدرة على التعايش فى عالم متغير، تتطور فيه المعارف والقدرات والعلاقات والقوانين بسرعة مبهرة. كل ذلك ليؤهل الخريج على العمل بكفاءة تتوافق مع متطلبات العصر والتقدم، دون التفات للحدود الجغرافية فى زمن العولمة، حيث تحدد فيه الكفاءة سبيلا أوحدًا للحصول على فرصة عمل متميزة فى الدول المتقدمة بنظرة لا تفضيل فيها على أساس من الجنس أو اللون أو العقيدة.

وسائل تحقيق أهداف تطوير التعليم الجامعى

١ ـ زيادة فرص الالتحاق بالجامعة من خلال إتاحة الاختيارات بين أنماط وفرص إضافية للتعليم تستوعب مزيدًا من الطلبة مثل التعليم عن بُعد المعتمد على التكنولوچيا الحديثة فى الاتصالات (I.C.T Education)، كذلك الاهتمام بتعدد المؤسسات التأهيلية وتنويع البرامج فيها، مما يؤدى إلى تقليص الضغوط على الجامعات التقليدية من جراء تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم العالى، إذ أن الرغبة فى الاستزادة سمة موروثة للإنسان المصرى والمحابية للتقدم.

٢ ـ تركيز الجهود لتحسين التعليم العام، والتأكد من أن خريجى هذه المرحلة يمتلكون القدرات الأساسية للحياة، فى نماذج مدروسة بدقة، ومبرمجة فى أنماط تؤهلهم

لمتابعة التعليم العالى. ومن جهة أخرى؛ فإنه على مؤسسات التعليم العالى المشاركة بفاعلية فى الجهود المبذولة لرفع مستوى كليات التربية، والتى تؤدى بالتالى إلى تحسين مستوى التعليم ما قبل الجامعى، وذلك من خلال التجربة والتقييم والتحفيز.

٣ ـ اعتماد خطة وطنية ومؤسسية لزيادة توفير الفرص للفئات غير القادرة أو المعزولة من قاطنى المناطق النائية أو ذوى الاحتياجات الخاصة بالإفادة من النظم المستحدثة.

٤ ـ ضمان قدرة الجامعات على تحقيق نوعية من البرامج والمناهج الفعالة والمطلوبة مع ضبط العملية التعليمية وتوصيف مخرجاتها. كل ذلك يتطلب تطوير هياكل وآليات ومعايير ضمان الجودة النوعية، على المستوى القومى، بشكل يتناسب مع خصائص كل إقليم، أو بيئة محلية تقع الجامعة فى نطاقها. ذلك يحتاج إلى توفير تمويل مناسب، وموارد بشرية مُدربة باحثة ومتفرغة، وكافية لتحقيق النوعية المرجوة.

٥ ـ تهيئة الظروف والإمكانات اللازمة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، فى إحداث تغييرات جذرية فى طرق التعليم الإلكترونى فى التعليم العالى عامة، سواء فى الجامعة أو بين أولئك الذين يتلقون التعليم عن بعد. مما يؤثر إيجابيًا فى المستوى ومواءمته للبيئة المنشودة والمستهدفة، ذلك يخفض تكلفة المنظومة، إذا وفرت لها الظروف الملائمة فى إنشاء شبكات تربط منابع المعرفة بمرافق التكوين.

٦ ـ توفير شبكات المعلوماتية والاتصال، بدءًا بتكوين الكوادر وتدريب الموارد البشرية كشرط مطلوب لجودة أداء مؤسسات التعليم العالى ومراكز البحوث وتحقيق ترابطها بطريقة سليمة.

٧ ـ بذل الجهود الكفيلة بحماية مواطن القوة فى الهوية الوطنية وثقافتها، حتى لا تؤدى العولمة إلى طغيان ثقافات وأنظمة وقيم أجنبية غير مناسبة مما ينتهى إلى أشكال جديدة من الانتماء غير المرغوب.

٨ ـ التوجه لجعل التعليم الجامعى أداةً تقوم بدور ريادى فى تطوير مطلوب فى عالم العمل إلى مستويات أعلى؛ ليستجيب بصورة أفضل لمتطلبات التنمية المستدامة. وذلك بإتاحته مدى الحياة، مع توفير المهارات الجديدة والمتنوعة بما يُحتذى فى الدول

المتقدمة فى معاهد تدريب وتأهيل لحرَف مطلوبة. إضافة إلى تطوير الآليات المطلوبة لضبط مستوى الأداء، وتكوين كَفاءات جديدة. كل ذلك يتم من خلال تعاون الجامعة مع مؤسسات متخصصة فى إحداث التطوير، وهو أمر يمكن أن يتحقق برعاية أصحاب الأعمال ودعمهم المادى.

٩ ـ ومن المفترض أن يتم ذلك بمشاركة المعنيين بالتعليم الجامعى فى صنع القرارات مع مسئولى قطاعات الإنتاج والخدمات من أجل إعادة توصيف البرامج والتدريبات المطلوبة.

١٠ ـ السعى إلى تخصيص الموارد المطلوبة للتعليم الجامعى ضمن متطلبات تنمية قطاع الإنتاج والمؤسسات الخدمية، وإعادة توظيف عوائد التقدم فى التطوير المستمر للجامعة.

***

obeikandl.com

أ ـ ركائز الاستراتيجية المرتجاة

١ ـ أن يكون التعليم قضية قومية تستمر مدى الحياة وهمٌ جموعى تتحمله كافة مؤسسات الدولة.

٢ ـ إحكام التسلسل والترابط بين مراحل التعليم المختلفة فى حلقات متصلة، منذ البداية وحتى مرحلة الدراسات العليا، كل مرحلة تؤهل جديا لما بعدها.

٣ ـ الحفاظ على الهوية الوطنية، والتوازن بينها وبين متطلبات العولمة، فى صياغة النظم التعليمية المستحدثة.

٤ ـ التنوع فى السياسات والنظم التعليمية، استجابة لمطالب واحتياجات مختلف فئات المجتمع وشرائحه، بما يتوافق مع خطط التنمية وموارد الدولة.

٥ ـ توسيع أطر التعاون الدولى بما يوفره من فرص ومجالات للتطوير والنمو.

٦ ـ تأكيد الممارسة الديمقراطية، وبناء الشخصية المتكاملة للطالب فى إطار العمل فى فريق، بما يسهم فى تأصيل نمط متميز من المشاركة الواعية والإيجابية. ذلك يزيد من دعم أسس المعرفة ومهارات المبادرة والعمل الجموعى. مع التأكيد على ضرورة مراعاة الموارد المحلية، وقيمة ممارسة المهن الحرة، والإقدام على المخاطرة المحسوبة عند اختيار المشروعات وتنفيذها.

٧ ـ فتح السبل لمشاركة قطاعات المجتمع المختلفة فى تمويل التعليم دون التنازل أو التضحية بمتطلبات الجودة، أو بالمستوى المتميز المطلوب فى التعليم العالى.

٨ ـ العمل على استثمار التطور فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للوصول بشكل أسرع، وأكثر كفاءة، إلى استيعاب متطلبات عالم الغد.

ب ـ وظائف التعليم العالى فى إطار استراتيجية التطوير

١ ـ إعداد الطلاب للتعلم والاستيعاب منذ المراحل الأولى، وتنمية قدراتهم الابتكارية، والتعمق فى مزاولة الأداء العلمى بالجودة المطلوبة بالتدريب المبرمج.

٢ ـ توفير فرص التعليم للجميع وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب المتواصل.

٣ ـ إعداد خريجين فى مجالات التخصص المطلوبة لمواجهة احتياجات التنمية، فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستهدفة.

٤ ـ مواكبة المتغيرات العالمية، وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته.

ج ـ أهداف استراتيجية التطوير

١ ـ تطوير نظم التعليم فى أهدافه وقواعده، بما يتيح فرص التطبيق الواعى محدد الأهداف الواعدة مع تبنى الدعوة لاستمرارية التعليم والتعلم مدى الحياة.

٢ ـ التأكيد على التكوين البشرى المتكامل علميّا وتكنولوجيّا وفكريّا وثقافيّا، للوصول إلى تنمية مستمرة للكتلة البشرية الحرجة المطلوبة للتنمية، بما يتوافق مع متطلبات العصر وتكنولوجياته، ويسهم بالإشعاع فى تنمية موارد المجتمع البشرية وتحقيق نموه ودعم قدراته.

٣ ـ توظيف التعليم العالى فى التأهيل للبحث العلمى وتنمية القدرات العلمية، مما ينتهى إلى استحداث تقنيات تسهم فى حل مشكلات المجتمع وإحداث التنمية القومية اقتصاديّا واجتماعيّا.

٤ ـ تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز للتعليم والتدريب والتثقيف والتنوير، مع تأكيد الهوية الوطنية والحفاظ على الانتماء القومى والقيم الحضارية للمجتمع.

٥ ـ الاهتمام بالتطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى، بما تتطلبه مسئوليات الجودة الشاملة والتطوير المستمر، فى هياكلها وآلياتها.

د. المبادئ الهادية للتطوير

١ ـ مواكبة التطورات العالمية، سواء العلمية أو التكنولوجية، بعد دراستها وتمحيصها، بداية بالتركيز على استيعاب تكنولوجيات التعليم الحديثة، ومواصلة تطويرها، ومتابعة فاعلية خريجيها.

٢ ـ التوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية.

٣ ـ تأكيد دور البحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى، كمّا مضافًا للقدرة البحثية الوطنية من خلال توفير الموارد البشرية والمادية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره، وتنمية الرصيد المعرفى، وحتمية المشاركة فى تنمية البيئة المحيطة، حق مجتمعى، مع مساندة قطاعات الإنتاج والخدمات.

٤ ـ ضمان التطوير الذاتى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية، وكذلك للبرامج التعليمية والمناهج المطلوبة، مع إجادة التعامل مع نظم وآليات العمل العلمى والبحثى والإدارى، وهو ما ينسحب بدوره على كافة عناصر المؤسسة التعليمية، فى إطار منظومة متكاملة لتحقيق الجودة الشاملة.

٥ ـ توفير فرص التعليم المستمر، وكفالة حرية الاختيار فيها من خلال تشكيل البرامج التعليمية ومجالات التخصص، والمزج بين التخصصات، وإعادة التأهيل لها بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم. ذلك يحقق متطلبات سوق العمل المتطورة.

٦ ـ استثمار تكنولوچيا المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم، وإتاحتها للراغبين فى التعليم دون قيود أو أعباء.

٧ ـ التنسيق بين منظومتى التعليم العالى وما قبله، والتأكيد على أهمية تطوير قدرات كليات التربية وتحديث أساليبها لتكوين معلم المرحلة قبل الجامعية على أسس علمية وتربوية فعّالة ومؤهلة له.

٨ ـ الارتفاع بمستوى المعاهد العليا، وإزالة التمييز بينها وبين الجامعات، وإدماجها فى صميم منظومة متكاملة ومطلوبة للتعليم العالى. باعتبارها جهدًا متكاملاً بين القائمين على النظرية والممارسة التطبيقية.

٩ ـ تأكيد استقلال مؤسسات التعليم العالى فى إطار منظومى يحتوى على العام منها والخاص، وإتاحة فرص التنافس للتميز والتنوع بينها، والتأكيد على مراعاة أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة، وشروط الاعتماد المؤسسى مع تيسير التطوير المستمر.

١٠ ـ التأكيد على مقام عضو هيئة التدريس قيمة اجتماعية فاعلة، مع توفير الحصانة له

وتحفيزه ليقوم بدوره الفعّال فى مستقبل الأمة وفى برامج التنمية المتكاملة والمستمرة.

١١ ـ أهمية الترابط والتكامل فيما بين مؤسسات التعليم العالى، وإتاحة الفرص لتزاوج التخصصات، وتنمية شبكات العلوم البينية، وتوفير التحرك المرن للطلاب بين برامج تلك المؤسسات التعليمية، من خلال نظام قومى مدروس لتوصيف المؤهلات المتداخلة؛ لتخليق كفاءة متميزة ومطلوبة فى التخصصات المترابطة.

١٢ ـ الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وإشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير فى التعليم، بما يتوافق واحتياجاتها المستقبلية.

١٣ ـ التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب، وإتاحة فرص المشاركة الطلابية فى مختلف الأنشطة العلمية والبحثية، وبرامج خدمة المجتمع.

١٤ ـ دعوة مؤسسات المجتمع والأفراد للإسهام فى تحمل بعض أعباء التعليم وتطويره، تخفيفًا عن كاهل الدولة مع عدم الإخلال بديمقراطية التعليم.

هـ ـ أسلوب التطوير

إن أفضل أسلوب لتطوير التعليم العالى هو الذى يقوم على مشروعات مدروسة بدقة، وذات قيمة مضافة عالية فى **دعم منظومة التعليم العالى بالمتخصصين فى الإدارة والتشريع والتربية**، ومن هنا تأتى أهمية القيام بمشروعات جديدة فى المجالات التالية:

١ ـ التطوير التشريعى والمؤسسى والهيكلى للمنظومة القومية للتعليم العالى وتطوير المنظومات الفرعية فى الجامعات والكليات والأقسام بأسلوب مترابط ومتدرج.

٢ ـ تطوير النظم والبرامج والموارد والتكنولوجيات التعليمية المطلوبة، مع توصيف المكون التدريبى المطلوب لاكتساب المهارات والتقييم المستمر فى ظل نظام الجودة الشاملة.

٣ ـ استمرارية تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة، مع تحفيزهم المستمر فى إطار منظومة تقييم الأداء.

٤ ـ تطوير الدراسات العليا والبحث العلمى .

٥ ـ التطوير والتحديث الإدارى وبرمجته ، مع استخدام التكنولوچيا سريعة التغيير ، ودعم اقتصاديات التمويل .

٦ ـ تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتبادل المنافع معها ، وتنمية برامج خدمة البيئة وتدريب الطلاب فى تلك القطاعات .

٧ ـ تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولى .

٨ ـ تعميق الأنشطة الطلابية وتفعيل النظم والآليات ، مع رفع مستوى منظومة الحياة الجامعية .

٩ ـ رعاية المتفوقين والموهوبين ، وتأهيلهم بأسلوب متخصص ومتوافق مع قدراتهم .

١٠ ـ إنشاء مراكز متخصصة متميزة لرعاية ودعم التميز العلمى والبحثى ، بالتعاون مع مؤسسات الإنتاج والخدمات المحلية والعالمية فى صورة Science Parks التى تؤهل إلى مشروعات تطبيقية تدريبية إنتاجية .

* * *